حالة المعابر في قطاع غزة

2023/01/31 – 2023/01/01

تستمر سلطات الاحتلال الاسرائيلية بفرض حصارها غير الانساني وغير القانوني منذ 16 على قطاع غزة. وتعزل اسرائيل بموجب هذا الحصار نحو 2.3 مليون فلسطيني عن العالم الخارجي، من خلال سيطرتها على معابر قطاع غزة[1]، وتحكمها بحركة الأفراد والبضائع من وإلى القطاع. وقد أدى استمرار الحصار إلى تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتفاقم أوضاعهم المعيشية والإنسانية. وقد بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 47%[2]، وأصبح أكثر من نصف السكان فقراء 60%[3]، فيما يصنف 68.5% من مجموع السكان غير آمنين غذائياً[4]، ويعتمد 80% من سكان قطاع غزة على المساعدات الدولية[5].

ورغم ادعاء اسرائيل بتخفيف الحصار المفروض على القطاع، غير أنها ما تزال تُقيّد حركة الأفراد على معبر بيت حانون "ايرز"، وتمنع معظم سكان قطاع غزة من المرور عبره. كما تستمر سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها بـ "مواد مزدوجة الاستخدام"*، وتمنع بموجب ذلك استيراد 62 صنفاً[6] تحتوي على مئات السلع والمواد الأساسية. ويؤدي منع ادخال هذه السلع إلى تراجع نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة في قطاع غزة.

القيود على حركة الأفراد

ما تزال سلطات الاحتلال الاسرائيلية تفرض قيوداً مشددةً على معبر بيت حانون "ايرز"، وتمنع معظم سكان القطاع من السفر، فيما تسمح لفئات محدودة بالمرور، وذلك بعد اجتياز عملية الفحص الأمني، وتشمل القيود الاسرائيلية كافة الفئات التي يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً، وهي: المرضى المحولين للعلاج في الخارج، المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية، الصحفيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، التجار ورجال الأعمال، أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، والمسافرين عبر معبر الكرامة. ويعتبر ذلك حرماناً للمواطنين من حقهم في التنقل الذي كفلته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تفرض قيوداً على الاحتياجات التي يُسمح للمسافر عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

---

[1] (معبر بيت حانون "ايرز" شمال قطاع غزة، والمخصص لحركة الأفراد، وتسيطر عليه إسرائيل، ويعمل خلال النهار، من الأحد إلى الخميس، ويوم الجمعة للحالات العاجلة والمواطنين الأجانب فقط. ومعبر كرم أبو سالم جنوب القطاع، والمخصص لحركة البضائع)

[2] "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، للربع الثالث من العام 2022"، 8 نوفمبر 2022. رابط الكتروني، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4354

[3] البنك الدولي "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 10 مايو 2022. رابط الكتروني، https://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee-may-2022

[4] ورقة حقائق عن الغذاء والتغذية في فلسطين، منشور في نوفمبر2022، https://palestine.un.org/sites/default/files/2022-12/UNCT%20-%20Fact%20sheet%20Food%20%284%29_0.pdf

[5] تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 8 أغسطس 2022.فقرة 46، رابط الكتروني، https://unctad.org/system/files/official-document/tdbex72d2_en.pdf

* تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية

[6] قائمة المواد المحظورة http://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/merchandise/170ar_full_list.pdf

وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر يناير 2023 لـ **53070** شخصاً بمغادرة قطاع غزة عبر معبر بيت حانون" ايرز"، فيما عاد إلى القطاع **47873** شخصاً.

ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. ويمثل التجار أو حاملي تصاريح احتياجات اقتصادية ما نسبته 87.79% من نسبة المغادرين خلال شهر يناير، ويعمل معظمهم عمال بالمياومة. كما بلغت نسبة سفر المرضى ومرافقيهم 6.11% من إجمالي المسافرين.

جدول رقم (01): إحصائية حركة الأفراد عبر معبر بيت حانون" ايرز"
لشهر يناير 2023

الفئة	مغادرة	عودة
التجار	46592	40655
كبار رجال الأعمال	373	1391
حاجات شخصية	885	867
المرضى	1843	1683
منظمات دولية	398	439
فلسطينيو 1948	352	247
سفر عبر الجسر	447	367
زيارات أسرى	86	86
معتقلو حدود أو بحر	0	1

الهيئة العامة للشئون المدنية

القيود على سفر المرضى:

عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يناير سفر **280 مريضاً** من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، أو المستشفيات الاسرائيلية، وذلك من أصل **1750** طلب تصريح مرور للعلاج، أي ما نسبته (**16%**) من إجمالي الطلبات المقدمة، فيما سمحت بمرور **1470** مريضاً.

ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، تم تحويلهم للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية. وخلال شهر يناير **2023**، رفضت سلطات الاحتلال **62** طلباً لأسباب أمنية، ولم ترد على **65** طلباً، كما أخرت الردود (تحت الدراسة) على **137** طلباً، فيما طلبت من **11** مريضاً انتظار مقابلة أمنية، وطلبت من مريض الحصول على موعد جديد، كما عرقلت سفر **4** مرضى بذرائع مختلفة. وتمنع هذه القيود المرضى من التمتع بحقهم في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه والذي كفلته لهم المادة **12** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي جدول يوضح إحصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج

جدول رقم (02): إحصائية نتائج طلبات السفر للعلاج خلال يناير2023

نوع النتيجة	العدد	النسبة
لا يوجد رد	65	%3.71
تحت الدراسة	137	%7.83
موافقة	1470	%84.00
مرفوض	62	%3.54
بانتظار المقابلة	11	%0.63
موعد جديد	1	%0.06
علاج محلي	1	%0.06
توفي	1	%0.06
إلغاء من المستشفى	2	%0.11
المجموع الكلي	1750	%100

دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة

شكل (1):عدد المرضى الذين سمح الاحتلال لهم للعلاج في الخارج خلال الـ12 شهر الأخيرة مقارنةً بعدد طلبات المرضى للحصول على تصريح.

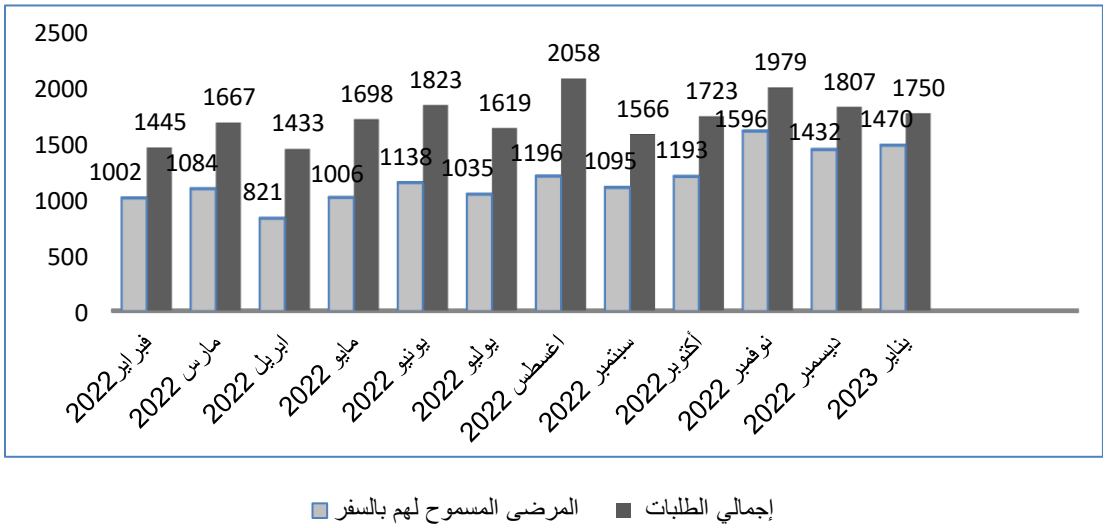

زيارات المعتقلين:

تعتقل اسرائيل في سجونها **190** فلسطينياً من قطاع غزة بينهم **25** محكومون بالسجن المؤبد. وتمنع ذوي المعتقلين الفلسطينيين سكان قطاع غزة من زيارة أبنائهم في السجون الاسرائيلية، وتوقف برنامج الزيارات دون إبداء أسباب ولفترات طويلة. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يناير لـ **86** شخصاً من ذوي المعتقلين الفلسطينيين بزيارة **68** معتقلاً. ويعتبر ذلك انتهاكاً لحق المعتقلين في الزيارات العائلية، والذي كفلته قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تنص المادة **116** من الاتفاقية على ضرورة السماح لكل معتقل باستقبال أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر الاستطاعة وخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو إصابته بمرض خطير.

القيود على حركة البضائع والسلع

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً مشددة على حركة البضائع والسلع الصادرة والواردة من وإلى قطاع غزة، وقد تسبب ذلك في تدهور الحقوق الاقتصادية للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات البطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي. كما قوض الحصار الإسرائيلي فرص الاستثمار والتطوير والنهوض باقتصاد قطاع غزة. ويعتبر ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الذي يوجب على سلطات الاحتلال بموجب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.

واردات قطاع غزة:

تواصل سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد **62** صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام*"، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وقد سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يناير بتوريد **7521** شاحنة، منها **302** شاحنة مساعدات، **572** شاحنة محروقات، **6647** شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة. وخلال نفس الفترة، تم توريد **4384** شاحنة من معبر رفح، تحتوي **534** شاحنة منها على المحروقات، **3850** شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.

صادرات قطاع غزة:

تفرض سلطات الاحتلال الاسرائيلية قيوداً على صادرات قطاع غزة نحو الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو إسرائيل والعالم الخارجي. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يناير بتصدير **776** شاحنة، منها **604** شاحنة إلى الضفة الغربية، **166** شاحنة إلى إسرائيل، و**6** شاحنات إلى العالم الخارجي، وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، أثاث، بطاريات تالفة، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر يناير ما نسبته **17.2%** من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو **2007**، والتي كانت تبلغ نحو **4500** شاحنة شهرياً.

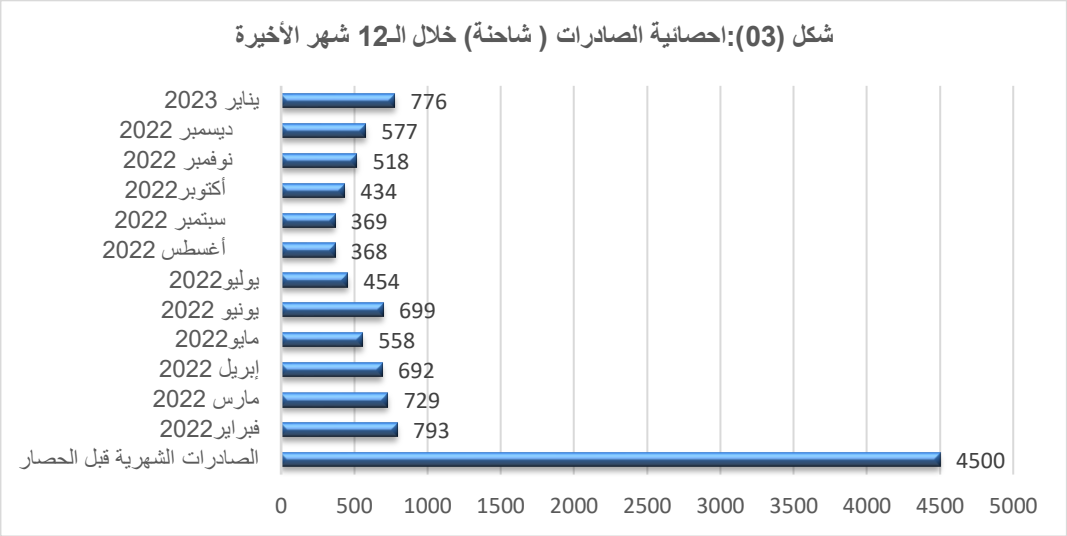

الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر يناير **14098** مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح البري، وعاد إليه **13742** مواطناً، وقد أعادت السلطات المصرية **544** مواطناً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدون إلى قطاع غزة من إجراءات تفتيش طويلة ومعقدة ومتكررة وغير مبررة.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي، وتعتبر محتوياتها من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي"

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني"- مجمع الرؤيا – الطابق 12 - مقابل جامعة الازهر وبجوار الهلال الأحمر – د. حيد عبد الشافي
ص. ب 1328 تليفون 2825893 / 2824776 08 فاكس 2835288
Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi
PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchrgaza.org – Web page: www.pchrgaza.org